الجبهتين الشعبية والديمقراطية لما اعتبرتاه موافقة من المجلس المركزي على الاتفاق الفلسطيني - الاردني، فقد استمرتا في الدعوة الى تحقيق الوحدة الوطنية. ووجه بسام ابو شريف، المتحدث باسم الجبهة الشعبية، نداء من اجل اعادة الوحدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، مشيرا الى «ان الوحدة التي تحققت بين المقاتلين الفلسطينيين، على اختلاف اتجاهاتهم، في صبرا وشاتيلا، يجب ان تكون مثالاً لزعمائهم ودافعاً للمنظمات الفلسطينية على توحيد صفوفها». (السفير، ٣/٦/١٩٨٥).

ودرس المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، بارتياح، المؤشرات الايجابية التي برزت مؤخراً لتحسين العلاقات بين سائر فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية، ورحبت بهذه البوادر الايجابية، ولكنها، في الوقت نفسه، اكدت ان استعادة الوحدة الوطنية في اطار م. ت. ف. تتطلب الالتزام الدقيق ببرنامج الاجماع الوطني المتمثل بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورتيه الرابعة عشرة والسادسة عشرة. واعتبرت الجبهة الغاء اتفاق عمان، المدخل الواقعي الوحيد لاستئناف الحوار، من اجل استعادة وحدة م. ت. ف. على اساس قرارات الدورة ١٦ واتفاقية عدن (الحرية، ١٦/٦/١٩٨٥). ودعا «التحالف الديمقراطي» كل الاطراف الوطنية الفلسطينية، دون استثناء، الى العمل على استعادة وحدة م. ت. ف. انطلاقاً من الالغاء الفوري لاتفاق عمان ووقف كل الممارسات والنشاطات المستندة اليه (المصدر نفسه) اما «جبهة الانقاذ...»، الخاضعة لسوريا، فقد اعتبرت ان عرفات «ينفذ مجزرة سياسية، عبر موافقة المجلس المركزي على اتفاق عمان» (السفير، ٣/٦/١٩٨٥). في هذه الاثناء، عقدت اللجنة المركزية لحركة (فتح) اجتماعا لها في تونس. وفي معرض تناولها للوضع الفلسطيني، دعت كل فصائل المقاومة الى التعالي على الخلافات والجراحات والى اتحاد واجتماع على اساس قرارات المجالس الوطنية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وضمن جدول اعمال مفتوح.

ونقلت صحيفة «الشرق الاوسط» (٦/٦/١٩٨٥) عن اوساط قولها، في معرض تقييمها لما يجري على الساحة الفلسطينية والعربية، ان الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، ورئيس اليمن الديمقراطي، علي ناصر محمد، يقومان، الآن، بدور الوساطة بين الفصائل الفلسطينية، للعودة الى الحوار مجدداً على اساس اتفاقية عدن - الجزائر. وبهذا الصدد، نفى مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من الجزائر، ان تكون هناك اتصالات بين قيادات الجبهة التي تزور الجزائر حالياً وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ٣/٦/١٩٨٥).

ويتضح على هذا الصعيد، عدم حدوث تقارب حقيقي في وجهات نظر مختلف الفصائل من القضايا الفلسطينية المختلف عليها، وان كان الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحتى الآن، يشهد حالة متميزة، على صعيد العمل الفلسطيني الموحد، حيث تشارك الفصائل الفاعلة هناك، وعبر لجان المخيمات الشعبية، بادارة اوضاعها بشكل جماعي.

## اضطهاد الفلسطينيين في سوريا

انعكس الخلاف او التباين، بين النظام السوري ومعظم فصائل المقاومة الفلسطينية، سلباً، وبشكل محدود في الظاهر، على العلاقات التي تربط دمشق مع بعض فصائل المقاومة. وتعرضت الجبهة الديمقراطية، بشكل خاص، الى اجراءات معينة، حيث منع النظام السوري قادة هذه الجبهة من مغادرة دمشق وشرعت في اعتقال المئات، كما اكد مصدر قريب الصلة من الجبهة الديمقراطية (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٢/٦/١٩٨٥).

واعتقلت قوات الامن السورية، خلال الاسابيع الاخيرة، من المخيمات الفلسطينية، وخاصة مخيمات اليرموك وحلب وحمص، اكثر من ١٨٠٠ شخص بينهم عدد كبير من المناضلين السوريين الذين وقفوا ضد هذه المجزرة (وفا، ١٢/٦/١٩٨٥). واهابت م. ت. ف، في بيان لها، بكافة المنظمات العربية والدولية، الحقوقية والانسانية، «فضح هذا الدور الخطير والمشبوه، الذي يمارس حملات التصفية والارهاب على محورين، ضد مخيماتنا في بيروت وضد شعبنا في سوريا، وضد جماهير الشعب السوري الشقيق ومنظماته الجماهيرية البطلة ورموزها المناضلة» (وفا، ١٢/٦/١٩٨٥).

وفي هذا الاطار، ابلغت السلطات السورية جميع اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، بما في ذلك ياسر عبد ربه، الامين العام المساعد للجبهة، انه لا يمكنهم مغادرة دمشق وسوف يتم اعتقالهم اذا ما حاولوا الخروج من سوريا. وذكر ان السلطات السورية اتخذت اجراءات متعددة تستهدف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية - القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، واغلقت مكاتب مجلتي «الحرية» و«الهدف». (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٢/٦/١٩٨٥)

وعلى الصعيد الجماهيري، حدثت مصادمات عديدة مع قوات الامن السورية، التي فتحت النار